



وثيقة معلومات أساسية عن البرنامج (PID)

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 24 مارس/أذار 2022 | تقرير رقم: PIDA33857





معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):
الضفة الغربية وقطاع غزة	P177848	دعم الشفافية والشمول والاقتصاد الأخضر (P177848)	
المنطقة	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	مجال الممارسة (الرئيسي)	أداة التمويل
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	18 مايو/أيار 2022	الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار	تمويل سياسات التنمية
المقترض/المقترضون	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ		
منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)	وزارة المالية		

الأهداف الإنمائية المقترحة

الأهداف الإنمائية للعملية المقترحة هي: (1) تحسين إدارة الموارد العامة ودعم الشمول، و(2) تدعيم الحوكمة في قطاع المياه وتسريع وتيرة تخضير الاقتصاد.

التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

مُلخَّص

إجمالي التمويل	
30.00	
التفاصيل	
إجمالي التمويل من خارج مجموعة البنك الدولي	30.00
الصناديق الاستثمارية	30.00

القرار

أجاز الاستعراض لفريق العمل إجراء التقييم المسبق والتفاوض

ب. المقدمة والسياق العام

السياق الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة

1. تعتبر "منحة سياسات التنمية لدعم الشفافية والشمول والاقتصاد الأخضر" المقترحة عملية قائمة بذاتها بقيمة 30 مليون دولار أمريكي، تستهدف دعم السلطة الفلسطينية في تحقيق طائفة مختارة من الأولويات الإستراتيجية المتوخاة في خطة التنمية الوطنية 2021-2023. وتشتمل العملية المقترحة على ركيزتين، هما: (1) تحسين إدارة الموارد العامة ودعم الشمول، و(2) تدعيم الحوكمة في قطاع المياه وتسريع وتيرة تخضير الاقتصاد. وتجري هذه العملية في وقت تواجه فيه السلطة الفلسطينية ضغوطاً مالية متزايدة حيث تدفع رواتب جزئية لموظفيها وتتعامل مع جائحة كورونا. وتتيح منحة سياسات التنمية المقترحة بعض التمويل اللازم لتخفيف جزء من الضغوط على المالية العامة، ومن شأنها أن تُجمع بشكل مباشر نحو 24 مليون دولار من مانحين آخرين من خلال صندوق "المظلة الفلسطينية لدعم قدرة الاقتصاد على الصمود" الاستثنائي متعدد المانحين الذي يديره البنك الدولي. وتدعم هذه العملية الجهود التي بذلتها السلطة الفلسطينية لإعادة البناء على نحو أفضل في أعقاب جائحة كورونا، وفقاً لنهج البنك الدولي للتنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع. وللحفاظ على منظور طويل الأمد، تُركز المنحة المقترحة على استمرارية الإصلاحات، وتبني على الجهود التي ساندتها العمليات السابقة، وتخدم الركيزتان أجندة الحوكمة والشفافية.

2. ما فتأت الأراضي الفلسطينية تواجه اضطرابات سياسية لفترة طويلة وحلقات من مسلسل العنف بين الحين والآخر على مدى العقدين الماضيين، وهو ما تسبب في تقادم التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي. وقد سجلت تدفقات المعونات الوافدة هبوطاً كبيراً في السنوات الأخيرة، مما زاد من الضغوط باتجاه إطلاق العنان لتحقيق النمو الذي تعوقه بيئة أعمال شديدة الصعوبة. وتسببت القيود المفروضة على التجارة والحركة في ارتفاع مخاطر تعطل المشروعات والتجارة واستمرار تدني مستويات الاستثمار، مما نتج عنه التوجه نحو الخدمات غير التجارية التي لا تنطوي على إمكانات كبيرة لنمو الإنتاجية. وشهد الاقتصاد واحداً من أكبر انكماشاته المسجلة في عام 2020 (سالب 11.3% بالقيمة الحقيقية) بسبب الجائحة، ومع أن النشاط الاقتصادي بدأ تعافيه في عام 2021، فلا تزال مصادر النمو في الفترة المقبلة محدودة للغاية، وخاصة مع توقع تضائل انخفاض تأثيرات فترة الأساس التالية لجائحة كورونا، بعد عام 2022.

3. وتأثرت أوضاع الفقر سلباً بسبب بطء النمو خلال السنوات القليلة الماضية، ناهيك عن جائحة كورونا خلال عام 2020. وتظهر البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هناك 22% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر بأقل من 5.5 دولارات للفرد في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية في 2011، وذلك بحسب بيانات 2016 وهي آخر بيانات فعلية متاحة. لكن هذا يخفي تبايناً واسعاً في اتجاهات الأوضاع بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد انخفض معدل الفقر في الضفة الغربية من 15% إلى 8% في السنوات 2010 - 2016، لكنه ارتفع في القطاع ارتفاعاً حاداً من 34% إلى 43% في الفترة نفسها. ليصبح هناك واحد من بين كل اثنين من سكان القطاع يعيش تحت خط الفقر بأقل من 5.5 دولارات. وتشير التقديرات المستندة إلى نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى أن معدل الفقر ارتفع في عام 2020 إلى 29.7%، بزيادة قدرها نحو 8 نقاط مئوية عن عام 2016 (أحدث البيانات الرسمية المتاحة). وفي ذروة الإغلاق العام، سقط نحو 110 آلاف فلسطيني في براثن الفقر من جراء الجائحة. وتختلف خصائص هؤلاء اختلافاً كبيراً عن خصائص السكان الذين كانوا فقراء قبيل الجائحة، من حيث أنهم أكثر تركيزاً في الضفة الغربية، وقيمون في المناطق الريفية، ويحملون تعليماً عالياً على الأرجح، والغالب عليهم العيش في أسر تعولها نساء. كما إن هناك قابلية واسعة للتعرض للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي، الذي كان إحدى سمات الجائحة، حتى في الأسر المعيشية الأفضل حالاً نسبياً في الضفة الغربية. ومع انحسار أثر الجائحة، تشير التقديرات إلى تراجع معدل الفقر إلى 27.3% في عام 2021. وتمثل معدلات الفقر الحالية تعداداً يبلغ حوالي 1.5 مليون نسمة من الفقراء.

1 وفقاً لما أورده أتامانوف وبالانيسوامي (2018)، قياس الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا توجد دلالة إحصائية مهمة في الفروق بين أوضاع الفقر في الأسر التي تعولها نساء والأسر التي يعولها رجال (قياساً على مؤشر يستند إلى الاستهلاك).



العلاقة بإطار الشراكة الإستراتيجية

4. تسهم هذه العملية المقترحة في تنفيذ إستراتيجية مساعدات مجموعة البنك الدولي للصفة الغربية وقطاع غزة (للسنوات المالية 2022-2025). وسيعزز إصلاح نظام المشتريات الذي تدعمه الركيزة الأولى من منحة سياسات التنمية الحالية إدارة الموارد والشفافية في القطاع العام. ويرتبط ذلك بمحور التركيز الأول لإستراتيجية المساعدة، وهو "تدعيم المؤسسات من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي"، لاسيما من خلال الهدف 1.1 الذي يستهدف تأصيل المساءلة على مستوى المؤسسات وتحقيق الشفافية فيها. ومن شأن الإصلاحات الرامية إلى تعزيز ممارسات الشراء العام وزيادة الشفافية أن تشجع وضع ضوابط أقوى على الإنفاق، وأن تخلق في نهاية المطاف الحيز المالي اللازم للاستثمارات الإنتاجية. ومن شأن الإجراء المسبق الذي يركز على إنشاء مرافق المياه الإقليمية لتقديم خدمات المياه، لتحل محل المئات من وحدات الحكم المحلي، أن يؤدي في نهاية الأمر إلى جعل عمليات مقدمي الخدمات مجدية مالياً على نحو يجذب الاستثمارات الخاصة، مما يسهم في تحقيق الهدف 1.2 من الاستراتيجية الرامية إلى دعم مقدمي الخدمات كي يصبحوا مستدامين مالياً. ويرتبط الإجراء المسبق الذي يساند الشمول المالي والحسابات ذات الصلة ارتباطاً مباشراً بالهدف 2.1 في إطار مجال التركيز الثاني للإستراتيجية التي تستهدف تنويع المنتجات المالية للنهوض بالشمول المالي. كما إن الإجراءات التي تدعمها منحة سياسات التنمية بشأن إعداد الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي وتخضير الاقتصاد تسهم في محاور التركيز المشتركة لإستراتيجية المساعدة التي تشمل تضيق الفجوات بين الجنسين وتعظيم القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ

ج. الأهداف الإنمائية المقترحة

5. الأهداف الإنمائية للعملية المقترحة هي: (1) تحسين إدارة الموارد العامة ودعم الشمول، و(2) تدعيم الحوكمة في قطاع المياه وتسريع وتيرة تخضير الاقتصاد.

النتائج الرئيسية

6. تتمثل النتائج الرئيسية المتوقعة من هذه العملية والتي من المزمع تحقيقها بحلول ديسمبر/كانون الأول 2023 في: (1) 8 جهات شراء عالية الإنفاق مستهدفة في المرحلة الأولى من المشتريات الحكومية الإلكترونية تبدأ في تنفيذ معاملات المشتريات من خلال النظام الإلكتروني؛ (2) إصدار 10080 حساباً للشمول المالي منذ نشر اللوائح التنظيمية الجديدة؛ (3) وزارتين تنفيذيتين رئيسيتين، هما وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم، تعدان موازنات مراعية للنوع الاجتماعي تسترشد بتقييم الأثر على النوع الاجتماعي؛ (4) إنشاء مرفقي مياه إقليميين، (5) إعداد برمجية للقياس والإبلاغ والتحقق بما يناسب السياق الفلسطيني بهيئة جودة البيئة ويتم تفعيلها بصورة تامة لإصدار ملخصات وتحليلات إحصائية لتتبع انبعاثات غازات الدفيئة.

د. وصف المشروع

7. تركز الركيزة الأولى للعملية على تحسين إدارة الموارد العامة ودعم الشمول. وفي إطار هذه الركيزة، تدعم هذه العملية الإصلاحات الرامية إلى إنشاء نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية من خلال ميكنة جميع خطوات عملية المشتريات، بما في ذلك التخطيط، والمناقصات، ومتابعة العقود، والدفع في نهاية المطاف لزيادة كفاءة النظام العام وشفافيته. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الركيزة الأولى الجهود التي تبنتها السلطة الفلسطينية لتعزيز شمول السكان غير المتعاملين مع البنوك من خلال تبسيط متطلبات حسابات الشمول المالي عن طريق إلغاء الشرط الخاص بتقديم ما يثبت العمل وعدم اشتراط دفع رسوم. ويدعم الإجراء المسبق الأخير في إطار الركيزة الأولى أيضاً أجندة الشمول من خلال مطالبة الوزارات التنفيذية بإعداد موازنات مراعية للنوع الاجتماعي.

8. تركز الركيزة الثانية للعملية على تدعيم الحوكمة في قطاع المياه وتسريع وتيرة تخضير الاقتصاد. وهي تغمر بالدخول إلى مجال لم يسبق أن تناولته منح سياسات التنمية، وتركز على الاقتصاد الأخضر من خلال إدخال تعديلات على قانون حماية البيئة بحيث يتضمن مواداً تتعلق بتغير المناخ. ويدعم الإجراء المسبق الآخر في إطار هذه الركيزة الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الحوكمة وتقديم الخدمات في قطاع المياه من خلال إنشاء مرافق مياه إقليمية تتولى

دور تقديم خدمات المياه بدلاً من المئات من وحدات الحكم المحلي، الأمر الذي يحد من التجزؤ، ويحسن الحوكمة، ويحقق وفورات الحجم في هذا القطاع في النهاية. ويسهم كلا الإجراءين المسبقين في تعزيز قدرة الأراضي الفلسطينية على الصمود.

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

9. يعتمد تصميم نهج المتابعة والتقييم المعتمد في هذه المنحة على الممارسات الخاصة بعمليات سابقة. وتمت مناقشة إطار النتائج المقترح والاتفاق عليه مع السلطات، وتم تطويره بالتشاور مع شركاء تنمية آخرين. وبالتوازي مع عمليات سابقة، يستهدف إطار النتائج لرصد التقدم المحرز في كل من منحة أغراض سياسات التنمية وتنفيذ الصندوق الاستثماري للمظلة الفلسطينية لدعم قدرة الاقتصاد على الصمود، والذي يعد مصدراً آخر للموارد التمويلية المقدمة من الجهات المانحة من أجل الموازنة، بالاتساق مع أجندة السياسات الوطنية. وبما أن كلاً من منحة سياسات التنمية والصندوق الاستثماري للمظلة الفلسطينية لدعم قدرة الاقتصاد على الصمود يساند تنفيذ الأهداف الرئيسية المحددة لاستراتيجية السلطة الفلسطينية، ويهدف إلى توفير دعم مالي مستقر ويمكن التنبؤ به إلى موازنة السلطة الفلسطينية، فقد أتاحت أوجه التكامل في أطر النتائج لكليهما ميزة إضافية لتنفيذ الإصلاح. والمؤشرات المستخدمة هي قياسات مباشرة للأهداف الإنمائية، وقامت على جمع البيانات دائرة الإحصاء، ووزارة المالية والوزارات التنفيذية، وسلطة النقد، وتتمتع السلطة الفلسطينية بالمسؤولية الكاملة عنها.

10. تم إضفاء الطابع المؤسسي على ترتيبات المتابعة في وزارة المالية الفلسطينية. واستناداً إلى مرئيات الوزارات التنفيذية والهيئات الأخرى، تعد السلطة الفلسطينية بشكل منتظم تقارير ربع سنوية لمتابعة الأداء في إطار كل من منحة أغراض سياسات التنمية والصندوق الاستثماري للمظلة الفلسطينية لدعم قدرة الاقتصاد على الصمود. ويُستخدم الترتيب ذاته لمتابعة التقدم المحرز قياساً على برنامج السلطة الفلسطينية متوسط المدى. ولم تُستخدم ترتيبات المتابعة الموضوعية في سياق منح أغراض سياسات التنمية والصندوق الاستثماري للمظلة الفلسطينية لدعم قدرة الاقتصاد على الصمود لأغراض هذه العمليات فحسب، بل هناك شواهد على مساهمة هذه الترتيبات في بناء ترتيبات مؤسسية أقوى لمتابعة جهود السلطة الفلسطينية الإصلاحية الأوسع نطاقاً.

و. الآثار على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية، والجوانب الخاصة بالبيئة والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية

الآثار على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية

11. من المتوقع أن يكون التأثير العام على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية نتيجة الإجراءات المسبقة التي ستدعمها هذه العملية إيجابياً إلى حد كبير أو محايداً. وتشكل الجهود المبذولة في إطار الركيزة الأولى لتحسين إدارة الموارد العامة من خلال تنفيذ المشتريات الحكومية الإلكترونية لتحسين إدارة الشؤون المالية العامة لدى السلطة الفلسطينية، وبالتالي زيادة شفافية وموثوقية الحسابات العامة. ومن شأن تعزيز الشفافية مع تطبيق ضوابط أقوى على الإنفاق أن يزيد احتياطات المالية العامة الداعمة للسلطة الفلسطينية، وهو ما سيمكنها بدوره من زيادة تمويل برامج المساعدات الاجتماعية. ومن المتوقع أن يكون لهذا أثر إيجابي على أوضاع الفقر. كما يتوقع أن يكون للإجراء المسبق الثاني الذي يدعم تفعيل حسابات الشمول المالي في إطار الركيزة الأولى أثر إيجابي على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية. ومن المنظور أن يحسن هذا الإصلاح الشمول المالي للشرائح الأكثر احتياجاً التي لا تتعامل مع البنوك، وخاصة أصحاب مشروعات العمل الحر والنساء. وهذا صحيح بصفة خاصة؛ لأن حسابات الشمول المالي غالباً ما تكون بمثابة بوابة للخدمات المالية الأخرى، ولهذا فإن ضمان حصول السكان غير المتعاملين مع البنوك في الأراضي الفلسطينية على هذا النوع من الحسابات يمثل خطوة رئيسية نحو تحقيق الشمول المالي على نطاق أوسع. ووفقاً للدراسات السابقة، فإن الشمول المالي قد يخفف من حدة الفقر وعدم المساواة، من خلال تسهيل استخدام الخدمات المالية كالفروض والودائع وفرص الحصول على الائتمان. ومن المتوقع أيضاً أن يكون للإجراء المسبق الأخير في إطار الركيزة الأولى، الذي يدعم الموازنات المراعية للمساواة بين الجنسين ومراعاة المرأة، أثر إيجابي على أوضاع الفقر على المدى الطويل. وقد يتجاوز هذا النوع من الموازنات، عند تنفيذه على نحو سليم، القوانين والسياسات للتركيز على الموارد اللازمة لتنفيذها، ويسفر عن برامج تلبي احتياجات المرأة. وقد يكون لهذا أثر على أوضاع الفقر بين صفوف النساء ويعزز شمولهن اجتماعياً. أمّا الآثار على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية نتيجة للإصلاحات التي يدعمها المشروع في إطار الركيزة الثانية، فمن المتوقع أن تكون محايدة أو إيجابية. ومن



غير المتوقع أن يكون للتدبير الذي يحسن الحوكمة وتقديم الخدمات في قطاع المياه أن ينتهي به الأمر إلى تحقيق آثار سلبية على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية. ويهدف الإصلاح إلى تعزيز وفورات الحجم وتقديم الخدمات، ومن غير المتوقع أن يؤدي إلى زيادة التكاليف على المستهلكين. وقد يكون للإجراء المسبق الأخير الذي يركز على تخضير الاقتصاد وتغيير المناخ أثر إيجابي على الأحوال الاجتماعية وأوضاع الفقر. وبالنظر إلى أن تغيير المناخ يؤثر على كل شيء حول الإنسان حتى الحصول على الرعاية الصحية، فإن كثيرين من الناس في الأراضي الفلسطينية يمكن أن يسقطوا في براثن الفقر مع تفاقم الأوضاع البيئية، لاسيما في غزة. ولذلك، فإن الإجراءات التي تساندها العملية التي تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ والحد من آثاره قد يكون لها أثر إيجابي على أوضاع الفقر. وعلى الفئات الأكثر احتياجاً على وجه الخصوص.

الجوانب الخاصة بالبيئة والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية

12. من المرجح أن تكون للإصلاحات التي تساندها هذه العملية آثار بيئية محايدة أو إيجابية. وليس من المتوقع أن تكون هناك آثار سلبية على البيئة بسبب الإجراءات المسبقة المدعومة في إطار الركيزة الأولى التي تهدف إلى تحسين إدارة الموارد، والشفافية ودعم الشمول. وللإجراء المسبق في إطار الركيزة الثانية الذي يهدف إلى تحسين الحوكمة وتقديم الخدمات في قطاع المياه أثر إيجابي على استدامة الموارد المائية وجودتها. ويمثل الإجراء المسبق الخامس الذي يدعم دمج تغير المناخ في قانون البيئة خطوة بالغة الأهمية نحو التكيف مع الآثار المناخية السلبية وتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة لمنع التدخل البشري في النظام المناخي، وتقادي الأضرار أو تخفيف حدتها. ومن شأن تعديل قانون البيئة تهيئة البيئة الداعمة والمواتية لإنفاذ تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على اللجنة الوطنية المعنية بالمناخ، وإدخال الإرشادات والمعايير ذات الصلة اللازمة لتنفيذ إجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره الواردة في خطط المساهمة الوطنية لمكافحة تغير المناخ المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ز. المخاطر وإجراءات تخفيفها

13. يعد التصنيف العام لمخاطر هذه العملية مرتفعاً، نظراً لتزايد المخاطر السياسية والأمنية. ففي إسرائيل، أدت حكومة ائتلافية إسرائيلية اليمينية الدستورية أخيراً، في يونيو/حزيران 2021، بعد أربع انتخابات في غضون عامين. ومع ذلك، لا تزال الحكومة تواجه تحديات داخلية تخلق قدراً كبيراً من أجواء عدم اليقين السياسي. وعلى الجبهة الفلسطينية، أصدر الرئيس مرسوماً في يناير/كانون الثاني 2021 يحدد الجدول الزمني للانتخابات التشريعية والرئاسية، ولكن انتهى الأمر بتلك الانتخابات إلى الإلغاء، مما أدى إلى بقاء المجلس التشريعي معطلاً لأكثر من 15 عاماً، وتقويض الرقابة المتبادلة بين السلطات. وشهدت الأشهر الأخيرة اشتباكات متفرقة في الضفة الغربية، واندلع آخر صراع في غزة في مايو/أيار 2021. ويعتبر عدم الاستقرار السياسي والقيود التي طال أمدها على الحركة والعبور والتجارة معوقين كبيرين للتنمية. وقد يؤثر هذا التقلب على قدرة السلطة الفلسطينية على تعزيز إدارة الموارد، وإذا تصاعد الوضع، فقد تُستخدم الموازنة في تلبية الاحتياجات الناشئة، مما يتسبب في إبعاد الجهود عن مسار إعداد الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي. وبوجه عام، قد تؤثر المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة المتزايدة سلباً على رغبة السلطة الفلسطينية في الإصلاح، ومن ثم تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع. وفي إطار التخفيف من هذه المخاطر، تجري متابعة التطورات والمستجدات السياسية والأمنية بصورة منتظمة حتى تظل مجموعة البنك الدولي على وعي وحذر من أي موقف قد يتطلب إدخال تعديلات على عملياتها. وعلى الرغم من السياق الحافل بالتحديات، لا تزال السلطة الفلسطينية ملتزمة بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي يقع الكثير منها تحت سيطرتها، ويعد أقل تأثراً بالعوامل الخارجية. ومن شأن التمويل والمساعدات الفنية المقدمة من البنك الدولي أن يرسل بإشارة بالغة الأهمية لجميع المانحين المعنيين بالتنمية بشأن الحاجة إلى مواصلة تقديم المساعدات للفلسطينيين. وأخيراً، من الضروري أيضاً مواصلة الحوار والمشاركة الوثيقة من جانب مجتمع المانحين على المستوى الشامل وكذلك على المستوى القطاعي. ومن شأن هذه التدابير جميعاً أن تحد من المخاطر التي تكتنف تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع. تُعد مخاطر الاقتصاد الكلي مرتفعة. فعلى الرغم من النمو الجيد في عام 2021، بعد الركود الذي شهدته عام 2020، من المتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي في عام 2022 مع استمرار محدودية مصادر النمو. ولا تزال مطالب المالية العامة مرتفعة للغاية لأن السلطة الفلسطينية استنزفت احتياطياتها المالية لتمويل عجز موازنتها في 2021 معتمدة على الاقتراض من البنوك التجارية المحلية، وتراكم المتأخرات. وكذلك، ففي ظل تراجع التمويل المقدم من الجهات المانحة في السنوات الأخيرة، فإن ذلك قد يؤدي إلى فجوات تمويل أكبر من المتوقع وهبوط كبير في معدلات الاستهلاك العام. وبالنظر إلى عدم وجود



بدائل للتمويل الإضافي، قد تلجأ السلطة الفلسطينية مرة أخرى إلى التأخر في دفع المستحقات لصندوق معاشات التقاعد، وللقطاع الخاص مما يؤدي إلى نقص في السيولة في الاقتصاد. وقد يؤدي تباطؤ النمو والضعف المالي المتزايدة إلى صرف السلطة الفلسطينية عن تنفيذ الإصلاحات، خاصة الإصلاحات التي تدعمها منحة سياسات التنمية والتي ليس لها أثر فوري على المالية العامة، بما في ذلك تلك التي تركز على تغيير المناخ، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع. وتبعث منحة سياسات التنمية بإشارة قوية إلى المانحين مفادها أن البنك الدولي يعير أهمية كبيرة لإحراز تقدم في تنفيذ خطة السلطة الفلسطينية للتنمية. وفضلاً عن ذلك، ستعيب العملية موارد إضافية من خلال الصندوق الاستثماري للمظلة الفلسطينية لدعم قدرة الاقتصاد على الصمود، الذي يديره البنك الدولي. وسيخفف هذا مخاطر انخفاض مساعدة المانحين على ماليات السلطة الفلسطينية. وستشجع إصلاحات بيئة الأعمال التي تساندها العمليات الأخيرة على زيادة الاستثمارات الخاصة وتؤدي في نهاية المطاف إلى نواتج اقتصادية أفضل. إن بساطة تصميم هذه العملية والتزام السلطة الفلسطينية القوي ببرنامج الإصلاح الذي تسانده هذه العملية، مما يسهم في ضبط أوضاع المالية العامة وخفض الاعتماد على مساعدات المانحين على المدى المتوسط، يُعتبران أيضاً من العوامل المخففة للمخاطر لتحقيق الهدف الإنمائي للمشروع. وتعد المخاطر المالية والتعاقدية كبيرة. وقد تحسنت بالمقارنة بما كانت عليه في العمليات السابقة عندما كانت عالية بسبب التراكم الكبير في أعمال إعداد القوائم المالية ويطء إصلاحات إدارة الشؤون المالية العامة. وقد تغير هذا في الآونة الأخيرة مع إصدار القوائم المالية أولاً بأول وإن كان ذلك يتم بوتيرة بطيئة. كما تسارعت وتيرة إصلاحات إدارة الشؤون المالية العامة في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، فثمة متسع لإجراء تحسينات في نظام إدارة الشؤون المالية العامة، وخاصة في مجالات مثل تنفيذ الموازنة واللجوء إلى تراكم المتأخرات. وقد تمثل جميع أوجه القصور في هذه المجالات عقبة في طريق قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق النتائج التي تدعمها هذه العملية، وعلى تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع بشكل عام. وللمساعدة في الحد من هذه المخاطر، قدّم البنك الدولي والمانحون الآخرون مساعدات فنية إلى وزارة المالية في السنوات الأخيرة من أجل تدعيم المساءلة في نظام إدارة المالية العامة.

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

نور ناصر الدين

خبير اقتصادي أول

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المتلقية للمنحة

منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)

ليلى صبيح الغريب

المديرة العامة للعلاقات الدولية

mofird@palnet.com

الهيئات المسؤولة عن التنفيذ



وزارة المالية

ليلى صبيح الغريب

المديرة العامة للعلاقات الدولية

mofird@palnet.com

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 473-1000

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

رئيس فريق العمل:

نور ناصر الدين

اعتمدها

المدير والممثل المقيم للبنك الدولي في الضفة

الغربية وقطاع غزة: